

## "المقطع" في العربية دراسة تأصيلية للمصطلح بمفهومه الصوتي

أ.د. ميساء أحمد عبد القادر•

(تاريخ الإيداع 31/ 10/ 2021. قُبِلَ للنشر في 18/ 1/ 2022)

□ ملخّص □

يعدّ "المقطع الصوتي" مصطلحاً أصيلاً في الدراسات اللسانية الصوتية. وهو جزءٌ قلماً استغنت عنه الدراسات العربية الحديثة، ومع علوّ شأنه فيها بات رهطٌ نافذٌ من الباحثين العرب المحدثين يعدّه جزءاً رئيساً من العربية، قديمها وحديثها، حقيقةً أو توهماً.

يجدّ هذا البحث في الكشف عن وجود هذا المصطلح بدالّه ومدلوله في العربية، في رصدٍ تاريخيٍّ يروم معه الوقوف على حقيقة تلك الاستعمالات القديمة في حال وجودها، ومدى تعويلها على أهميّة حضوره فيها. كلمات مفتاحية: مقطع ، مقطع صوتي ، تأصيل المقطع.

ملحوظة: يعدّ هذا البحث جزءاً من بحثٍ مسجّلٍ لمصلحة جامعة طرطوس باسم الباحثة صاحبة العلاقة

---

• عضو هيئة تدريسية بدرجة أستاذ في قسم اللغة العربية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة طرطوس.

## **(Syllable) in Arabic, An Etymological Study of the Term in its Phonetic Concept**

**Dr. MAYSA'A ABD ALQADER\***

**(Received 31/10 /2021. Accepted 18/1/2022)**

### □ ABSTRACT □

Syllable is an original term in phonetic and phonological studies. It is a part, rarely dispensed with by modern Arabic studies, and with its high status, a group of modern scholars considered it a major part of Arabic, in its ancient and modern, real or imaginary.

This study strives to reveal the existence of this term with its significant and signified in Arabic.

**Key Words:** syllable, syllable in Arabic

(This is a part of a study officially registered and adopted in the plan of the scientific research related to Tartous University for the academic years(2020/2021) AD).

---

\* professor at Arabic Department, Faculty of Arts and Humanities, Tartous University.

**1. المقدمة:** يعدّ "المقطع الصوتي" المقابل العربي للمصطلح الأجنبي المعروف في الإنجليزية بـ (Syllable). وإذ ينتشر في الدراسات الصوتية العربية الحديثة نراه يُكتفى، في أغلب الأحيان، بالكلمة المفردة "المقطع" للدلالة عليه. وما بين مؤيد لوجوده في العربية، منافح عن أهميته وضرورته فيها قديماً وحديثاً، ومُخالف أو منكرٍ لذلك، ظهر خلافٌ، أراد بحثنا أن يستجلي حقيقته بتدقيقٍ وقفنا من خلاله على تأصيلٍ عامٍ له.

**2. هدف البحث وأهميته:** يرتبط هدف بحثنا بأهميته، إذ يهدف إلى الوقوف على حقيقة وجود مصطلح "المقطع" في اللغة العربية، بدلالته الصوتية الحديثة المبنوثة في تفاصيل الدراسات العربية الحديثة والمعاصرة جميعاً، المبنية أساساً على ما ورد إلينا من الدراسات الصوتية الأجنبية، الأوربية منها تحديداً، إذ تكاد لا تغفله دراسة صوتية منها، مع تأكيدٍ يتكرّر كثيراً يقول بأهميته لحضوره الفاعل في العربية، وأصالته فيها.

**3. منهج البحث:** أقمنا بحثنا على المنهج الوصفي من خلال تحديد موضوع الدراسة في وجوده الآني، ألا وهو "المقطع" من حيث هو ركنٌ رئيس في البحوث الصوتية العربية الحديثة، واستقراء المعطيات اللغوية الموجودة ووصفها بغية الخروج بنتائج علمية الطابع، وهي الغاية نفسها التي جعلتنا نشفعه بالمنهج التاريخي بالنظر في طبيعة الموضوع التي تملّي على الباحث فيه التعمق التاريخي إذا رام الوصول إلى تلك النتائج القاطعة مؤيدة بالدليل العلمي، والحجة البيّنة.

**4. الدراسة:** المقطع الصوتي هو تأليف من الأصوات اللغوية، يختلف تكوينه البنيوي من لغة إلى أخرى، ويتخذ في بعض اللغات هيئة مقومٍ مهم في قواعدها وأسس آدابها. يُجمع اللغويون على أنه ليس له تعريف واحد جامع مانع، بل هي تعريفات متعددة بتعدد الباحثين والنظرة العلمية التي ينبثق منها التعريف نفسه. وقد شهد وجوده في الدرس الصوتي العربي حضوراً واسعاً حتى بات يشغل حيزاً دائماً في جميع المؤلفات العربية المضطلة بالأصوات، منذ النصف الثاني من القرن العشرين، وما يزال حتى أيامنا هذه.

يقوم بحثنا هذا على التساؤل عمّ إذا كان لهذا المقطع ظهور في عربيتنا الموروثة عن الأسلاف، لأنّ ظهوره الحديث لا خلاف عليه، أما ظهوره القديم فمما ينظر في شأنه. وإن ظهر، أفكان ظهوره لغاية اصطلاحية؟ ثم: هل كان ظهوره في هيئته الاصطلاحية - إن صحّت - معادلاً للاصطلاح الغربي المعروف به الآن؟ وإن صحّ كلّ هذا، أفكان بصورته الاصطلاحية التي ظهر فيها عند من استعمله قديماً منظوراً فيه ركناً رئيساً لا غنى عنه في العربية؟

الحق أنّ الدارسين المحدثين لم يفتهم الإدلاء بدلوهم في هذا الموضوع، وسنجد أنفسنا عند استقراء كلامهم، هنا، أمام نوعين منهم: غربيين، وعرب. وإذ لا يخفى على الباحث أنّ حضور الغربيين منهم كان أسبق في الظهور والبحث معاً، كان ظهور الدراسات المقطعية العربية متأثراً فيما قالوه وانتهجوه، إن قبولاً أو رفضاً، كما كان باعثاً على أحد مسارين: إما قبول الرأي، أو الدأب والبحث لمن شكّ في ذلك، لينقسم الباحثون العرب أنفسهم بعد ذلك ما بين مناصرٍ واضح التصريح، ورافضٍ واضح التصريح، وناءٍ عن معالجة المسألة وقد يفهم أنّه يميل إلى خطّ الغربيين. وعلى هذا أمكننا تصنيفهم في فئتين عامتين، وتقسيمهم على خمسة مسالك، هي:

1. فئة الباحثين الغربيين: وهم الذين نفوا وجوده، وصرحوا بذلك، وهؤلاء هم المستشرقون الذين اختطّوا مساراً يقول بانتفاء وجود المقطع في التراث العربي، يلخصه قول برتيل

مالمبرج (B.Malmberg) (1994م)، في أثناء حديثه عن النبر في العربية: "المقطع تقسيم حديث للحدث اللغوي لم يمارسه القدماء" (1)، وهو يقصد قداماء العربية.

2. فئة الباحثين العرب: يمكننا تصنيفهم تبعاً للنفي والقبول في الفئات الثلاث الآتية:

1.2. فئة النافين، المصريحين بنفيهم، مثل (أحمد مختار عمر)، إذ صرح بأنه لا وجود للمقطع في تراث البحث الصوتي العربي (2)، و(محمود فهمي حجازي) الذي كان نفيه من خلال فكرة عامة تقول بأن القدماء لم يعنوا به لأنهم لم يعنوا بالبحث بما هو أكثر من الصوت المفرد: "كان البحث الصوتي في التراث العربي يركّز على بحث الأصوات المفردة وتغيّراتها، فأضاف البحث الصوتي الحديث معرفة بحقائق صوتية تتجاوز الأصوات المفردة إلى علاقاتها في بنية اللغة، ومن أهمّ هذه الحقائق وجود المقاطع والنبر والتنغيم" (3)، والطيب بكوش (4). والظاهر لدينا أنّ هؤلاء سلكوا مسلك الغربيين، فاكتفوا بما قاله باحثوهم بهذا المجال، من دون بحث كافٍ منهم أو دراسة معمّقة.

2.2. فئة المؤكدين وجوده دالاً ومفهوماً، على حدّ ما نجد عند (كمال بشر) الذي مرّ بالمسألة مروراً سريعاً، لكنّه نصّ على تأكيد وجوده حقاً مع تقرّظه تفوق الفارابي (339هـ) الذي برّ قومه، وأتى في قضية المقطع بما يضارع ما أتى ويأتي به المحدثون (5)، إذ كان "يدرك فكرة المقطع بصورة تشبه أو تماثل في مضمونها تصوّر المحدثين" (6). وظهر باحثون آخرون خاضوا في التفاصيل، فعزوا فكرة من قال بالعكس إلى عدم اطلاع فعليّ على جميع ما ضمّه تراثنا، فمن هؤلاء (عبد السلام المسدي) الذي استشهد بنصوص الفارابي، والقاضي عبد الجبار (415هـ)، وابن سينا (428هـ)، وابن رشد (595هـ) (7)، ومثله (رضوان القزمانّي) الذي أيد كلامه بشواهد من بعض كتب التراث للقاضي عبد الجبار وابن رشد (8)، و(صباح عطوي عبّود) الذي أورد نصوصاً استعمل مؤلّفوها فيها كلمة "المقطع"، لابن جني، وابن يعيش (643هـ)، والفارابي، وابن سينا، وابن الدّهان (592هـ)، وابن رشد، وحازم القرطاجني (684هـ)، وقد وقف معها على وجود الكلمة بمفهومها الصوتي الحديث منذ الفارابي... إلخ (9)، ولعلّ ما وجده في تراثنا من تعدّد وتنوّع هو ما جعله بعد ذلك يتطرّف فيلوح في كلام له بأنه لا فضل للغربيين والعرب المحدثين بوجود هذا (المقطع) لأنّ العربية وعلماءها عرفوه من قبل، قال: "والحق أنّ اصطلاح المقطع ليس من بنات أفكار المحدثين الغربيين أو العرب، بل هو مستعمل عند علماء العربية القدامى، ودارسيها" (10)، ما يشي بأنّ العرب القدماء كانوا هم أصحاب الفكرة الحقيقيين، أمّا أبناء الغرب فليسوا إلا مستوردين

(1) مالمبرج، برتيل. علم الأصوات. تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، [القاهرة]، [مقدّمة المترجم 1984م] ص 197

(2) عمر، أحمد مختار. البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب. دار الثقافة، بيروت، 1972م ص 152

(3) حجازي، محمود فهمي. مدخل إلى علم اللغة. ط2، دار الثقافة، [مصر]، 1992م ص 46

(4) بكوش، الطيب. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث. تقديم صالح القرمادي، ط1، المطبعة العربية، تونس، 1992م ص 77 (الإحالة 71)

(5) بشر، كمال. علم الأصوات. دار غريب، القاهرة، 2000م ص 508

(6) المرجع نفسه ص 507

(7) المسدي، عبد السلام. التفكير اللساني في الحضارة العربية. الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981م ص ص (264 - 266)

(8) القزمانّي، رضوان. مدخل إلى اللسانيات. منشورات جامعة البعث، مطبعة المدينة، سورية، 1996 - 1997م. ص 100

(9) عبّود، صباح عطوي، المقطع الصوتي في العربية. ط1، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 1435هـ. 2014م ص ص (29 - 36)

(10) المرجع نفسه ص 30

لها. ولا شكّ عندنا في أنّ سبب ظهور هذا الرأي المغالي، ومعه رأي الفريق كلّه بأرائه المتنوعة، كان بتأثير "ردّ الفعل" على حكم مستعجل من الفريق الأول، ما دام غير قائم على تعمق.

3.2. فئة سكنت عن التصريح: لقد خلت كتابات بعض باحثينا العرب ممّن تطرّق إلى موضوع "المقطع" بشرح مسهب أو إيجاز، من التعرّض لهذه المسألة، فزاهم يكتفون بتعريف للمقطع أو استعراض طفيف له، مع تبيان متباين لأهميّة وجوده في اللغات، ثمّ يدلّفون في الأغلب إلى الحديث التفصيلي عن أنواعه وتقسيمه البنيوي العربيّ مع الأمثلة، كما فعل إبراهيم أنيس<sup>(11)</sup>، وتام حسان<sup>(12)</sup>، ومحمد الأنطاكي<sup>(13)</sup>، وعبد الصبور شاهين<sup>(14)</sup>، وعبد الفتاح إبراهيم<sup>(15)</sup>، وغيرهم كثير. ولا ندري كيف قرّ عند باحث فذّ ك(عبد السلام المسدي) أن يدرج (تمام حسان) و(عبد الصبور شاهين) ضمن فئة من قالوا بانتقاء وجوده في الفكر العربيّ الموروث، برغم عدم وجود ما يثبت ذلك فيما كتبه، ولنا أن نعتقد بأنّ خلوّ كتاباتهم هذه من دراسة بيّنة أو تصريح واضح بهذا الشأن، فضلاً عن تركيز اهتمامهم على تفاصيل البنى المقطعية العربية ونسجها هو ما حمله على القطع بذلك<sup>(16)</sup>، مع أنّ قارئ (تمام حسان) لا يعدم الوقوف على تلويح تقريريّ قاطع له يقول فيه بأنّ أسلافنا عرفوا المقطع في عروضهم، إذ يرى أنّهم اعتمدوا أسساً هي عينها التي قال بها الغربيّون الآن تحت مسمّى (المقطع)، فجاء رأيه الحاسم في كتابه "مناهج البحث اللغويّ" قائلاً: "لقد بنى العروضيون العرب مقاييسهم العروضيّة بناء على هذه النظرة [المقطعية] على ما يبدو، حين نظروا إلى المقاطع باعتبارها خفقات صدرية أو وحدات إيقاعية أو شيئاً له هذه الطبيعة، ووصفوا النظام الإيقاعيّ العروضيّ باستخدام الاصطلاحين (حركة) و(سكون)"<sup>(17)</sup>، وهو ما يعني ضمناً قوله بوجود فكرة المقطعية نفسها في التراث العربيّ، نذكر ذلك بعيداً عن تنقيد قوله أو فكرته هذه أو مناقشتها هاهنا.

يهيب بنا البحث العلميّ ممّا تقدّم ذكره إلى محاولة ممّا توقفنا على حكم قطعيّ نعرف من خلاله إذا كان "المقطع" بصفته الاصطلاحية موجوداً في تراثنا العربيّ أو غير موجود، وبهمنا أن نتساءل معه: إذا صحّ ذلك، أفاغتمته العربية جزءاً أصيلاً أو غير أصيل في قواعدها وثوابتها العامّة؟ وهل استعمله القوم كما هو بمفهومه الحديث في أحكامهم؟

إنّ أوّل ما يمكن أن نستهدي به هو استقراؤنا معجمنا اللغويّ من حيث إنّ المعجم في العادة ديوان الشعوب وسجّل لحياتها، فلعلّه يحتوي في لغة تعريفه الشارحة ما يكفينا مؤونة ضالّتنا، أو يغنيننا فيما نريده.

(11) ينظر كتابه: الأصوات اللغوية. ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971م ص ص 160 - 170

(12) ينظر كتابه: اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م ص ص 66 - 78

(13) ينظر كتابه: الوجيز في فقه اللغة. ط3، منشورات دار الشرق، بيروت، 1969م ص ص 254 - 261

(14) ينظر كتابه: في علم اللغة العام. ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413هـ / 1993م ص ص 107 - 110

(15) ينظر كتابه: مدخل في الصوتيات، دار الجنوب، المطبعة الأساسية، تونس، من دون تاريخ ص ص 161 - 165

(16) ينظر كتابه: التفكير اللساني في الحضارة العربية ص 261 (الإحالة 66). وينظر أيضاً: شاهين، عبد الصبور، في علم اللغة العام ص

ص (107 - 110)

(17) حسان، تمام. مناهج البحث في اللغة. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م ص 139

يثبت لنا معجمنا الموروث أنّ "القاف والطاء والعين أصل صحيح واحد، يدل على صرم وإبانة شيء من شيء، يقال: قطعت الشيء أقطعه قطعاً"<sup>(18)</sup>، ومنه كان "تقطيع الشعر: وزنه بأجزاء العروض، وتجزئته بالأفعال"<sup>(19)</sup>، أمّا (المقطع) بتمامه اللفظي فتجده في ثنايا مادة (ق ط ع): "مقطع كل شيء ومنقطعه: آخره حيث ينقطع كمقاطع الرمال والأودية والحرّة وما أشبهها" وشراب لذيذ المقطع أي الآخر والخاتمة" ومقاطع الأنهار: حيث يُعبر فيه. والمقطع: غاية ما قُطِع، يقال: مقطّع الثوب ومقطع الرمل للذي لا رمل وراءه. والمقطع: الموضع الذي يقطع فيه للنهر من المعابر. ومقاطع القرآن: مواضع الوقوف"<sup>(20)</sup>، ومنه "مقطع الحديث والقصيدة"<sup>(21)</sup>، وهي المعاني التي تتكرّر عند صاحب "التاج" مع إضافة امتدادية بسيطة: "المقطع كمقعد: موضع القطع [...] وهو موضع القطع من يد السارق [...]، ومقطع الحقّ موضع التقاء الحكم فيه، وهو مجاز"<sup>(22)</sup>.

أمّا معجمنا الرسمي الحديث فيجعل المقطع وحدة مستقلة، ويعرفها بقوله: "الوحدة الصوتية اللغوية التي تتألف منها الكلمة، وهو إمّا مفتوح وإمّا مغلق، فالمفتوح يتركّب من حرف محرّك حركة قصيرة أو طويلة، فالفعل (كَتَبَ) مكوّن من ثلاثة مقاطع مفتوحة، و(قال) مركّب من مقطعين مفتوحين، والمغلق يتكوّن من حرف متحرّك وحرف ساكن، مثل (بلّ، وقذّ)، (مو)<sup>(23)</sup>، وهو تعريف مستجدّ لفهم مستجدّ لم يسبق له ظهور في المعجم الموروث، وبلا شكّ، نحن ندرك مبدئياً أنّ هذا التعريف لم يكن ليظهر ها هنا لولا تدخل معطيات الدرس اللغوي الحديث القادم من أوربا، ولكن ما يثير انتباهنا أنّ المعجم المذكور وسم المفردة ب(مو)، وهو اختصار اعتمده ليدلّ على أنّ الكلمة مولدة، أي ظهرت في ميدان الاستعمال بعد عصر الاحتجاج (بعد 200هـ)، وهذا يعني أنّ الكلمة بهذا المعنى (الحديث) ليست حديثة العهد، بل ذات حضور سابق في العربية، لكنّ ليس قبل تاريخ (200) للهجرة، بل بعده.

لقد أوقفنا استقراءً متأنّاً لما ظهر في تراثنا على أنّ الكلمة موجودة فيه حقاً، وبقراءة عامّة وجدناها مستعملة في إحدى داليتين اثنتين نعرضهما مع نصوص تبيّنهما وتلخّص فكريهما:

**الأولى: دلالة عربية أصيلة:** هي دلالة التقطيع إلى أجزاء، وقد امتدّت بعد ذلك إلى استعمالات مجازية متنوّعة. فقد رأينا من الرصد المعجمي لمعاني مادة (ق ط ع) أنّها تقيد دلالة التجزئ والفضل إلى قطع. ولا شكّ في أنّ المشتقات سجيء بعد ذلك حاملة تلك الدلالة بطريقة محدّدة، وما كلمة (المقطع) عندئذٍ إلا مشتقّ منها على صيغة اسم المكان الذي يجب أن يحتفظ بالدلالة العامّة تلك مع إضافة دلالة المكانية إليها، وهو ما صبغ جميع معانيه المعجمية الواردة

(18) ابن فارس، (أبو الحسين أحمد). مقاييس اللغة. طبع بإذن خاصّ من رئيس المجمع العلمي العربي الإسلامي محمد الداية، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، [القاهرة]، 1399هـ/1979م. ج 5 كتاب القاف، باب القاف والطاء وما يتلثهما، ص 101 مادة (قطع) (19) ابن منظور، (جمال الدين محمد). لسان العرب. تقيظ أحمد فارس الشدياق، المطبعة الكبرى الميرية ببولاق، القاهرة، 1300 - 1308هـ. ج 10، (كتاب العين، فصل القاف، مادة (قطع)).

(20) المصدر نفسه، الجزء نفسه، المادة نفسها.

(21) الزمخشري، (جار الله محمود). أساس البلاغة. تحقيق محمد باسل عيون السود. ط 1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419هـ. 1998م ج 2 ص 88

(22) الزبيدي، (السيد محمد مرتضى). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مصطفى حجازي، مراجعة لجنة من وزارة الإعلام الكويتية، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، مطبعة حكومة الكويت، الكويت، 1405 هـ/ 1985م ج 22، (باب العين، فصل القاف)، مادة (ق ط ع)

(23) مجمع اللغة العربية. المعجم الوسيط. ط 3، القاهرة، 1993م مادة (لمقطع).

أنفأ، سواء في الخاصة الحسية (مكان القطع) الطاغية في جميع ما أوردته المصادر الموروثة، أو المجازية المصنوعة صنعا. والحال أن هذه الكلمة بطاقات دلالاتها الاشتقاقية المتنوعة مشاع لمن يستعملها من المؤلفين والشراح في المواضع التي يرونها مناسبة، فبدلالة اسم المكان نفسها تصوير الأصوات (الحروف) المنطوقة تنفصل بعضها عن بعض في مواضع معينة، ليكون لكل منها منقطعه المكاني، ومتى انتهى صوت منها عند التحدث بسلسلة متتابعة من الأصوات اللغوية كان له - أيضاً - منقطعه الزماني بدلالة اسم الزمان، وبالتتابع سيأتي صوت آخر سيكون له منقطعه المكاني والزماني معاً، وهو المعنى الذي نراه عند "ابن جني" (392هـ) في شرحه آية إصدار الأصوات اللغوية المسماة آنذاك "حروفاً"، إذ قال: "اعلم أن الصوت عرض يخرج مع النفس مستطيلاً متصلاً، حتى يعرض له في الحلق والهم والشفيتين مقاطع تشبه عن امتداده واستطالته، فيسمى المقطع أينما عرض له حرفاً. وتختلف أجراس الحروف بحسب اختلاف مقاطعها، وإذا تقطنت لذلك وجدته على ما ذكرته لك، ألا ترى أنك تبتدىء الصوت من أقصى حلقك ثم تبلغ به أي المقاطع شئت فتجد له جرساً ما، فإن انتقلت منه راجعاً عنه، أو متجاوزاً له، ثم قطعت بها سمعت هناك صدى ما، فإن رجعت إلى القاف سمعت غيره، وإن جزت إلى الجيم سمعت غير ذيك الأولين"<sup>(24)</sup>. فابن جني يريد أن يصف إصدار الصوت اللغوي (الواحد)، إذ لا بد من أنه سينقطع عما قبله وعما بعده إذا كان في درج كلام ما، أي أن لغويتنا النابية استثمر المعنى المعجمي - الصرفي للدلالة على ما يريد عند شرحه لآية إصدار ما سماه وسموه قديماً بـ"الحروف".

والحال أن نص ابن جني المذكور نفسه هو الذي وجد فيه بعض الباحثين المحدثين معنى واحداً لـ(المقطع) هو المكانية<sup>(25)</sup>، ليصير استعماله بدالته ومدلوله عند بعض آخر معادلاً لـ(مخرج الصوت) من دون أن يكتسب حق الشبوع بدلاً منه<sup>(26)</sup>. وسواء أكان هذا أم ذاك، يمكننا أن نستنتج أن المفهوم العلمي للاصطلاح الصوتي المعاصر لمفهوم (syllable) غير قائم في نص ابن جني إلا لمن يودّ تحميل كلامه حملاً زائداً، وهو عندئذ سيكون بعيداً عن الموضوعية والعلمية.

ونرى ذلك المعنى المعجمي العام الأصيل ماثلاً في مفهوم "التقطيع الشعري" المعروف في علم العروض الذي يقوم في جوهره على فصل قياسي بين أجزاء المادة الشعرية بعضها عن بعض، وهي دلالة (شعرية - صوتية) لازمة على نحو ما وضّحها الجاحظ (255هـ)، وفصلها، بقوله: "والصوت هو آلة اللفظ، والجوهر الذي يقوم به التقطيع، وبه يوجد التأليف، ولن تكون حركات اللسان لفظاً ولا كلاماً موزوناً ولا منثوراً إلا بظهور الصوت، ولا تكون الحروف كلاماً إلا بالتقطيع والتأليف"<sup>(27)</sup>.

وقد صار "المقطع" في عرف أسلافنا مصطلحاً يعرفه منهم أهل صناعة الشعر والنثر معاً، لكن بمعنى خاص ومحدّد يتوارد أحياناً مقابل لـ"المطلع"، وأكثر استعماله عندئذ في صيغة الجمع، فـ"في كلام جهازة النقاد إذا وصفوا قصيدة قالوا حسنة المقاطع، جيّدة المطالع، ولا يقولون المقطع والمطلع"<sup>(28)</sup>، و"المقاطع منقطع الأبيات،

(24) ابن جني، (أبو الفتح عثمان). سر صناعة الإعراب. حققه وعلّق عليه أحمد فريد أحمد، قدّم له الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، المكتبة

التوفيقية، [مصر]، من دون تاريخ، ج 1 ص 19

(25) ينظر: بشر، كمال. علم الأصوات ص 506

(26) ينظر: عتود، صباح عطوي، المقطع الصوتي في العربية ص 32، 30

(27) الجاحظ، (عمرو بن بحر). البيان والتبيين. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط 7، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، 1418هـ

/ 1998م ج 1 ص 79

(28) ابن رشيق القيرواني، (أبو علي الحسن). العمدة في صناعة الشعر ونقده. عني بتصحيحه السيّد محمد بدر الدين

النعساني الحلبي، ط 1، مطبعة السعادة، مصر، 1225هـ / 1907م، ج 1 ص 144

وهي القوافي، والمطالع أوائل الأبيات<sup>(29)</sup>، و"المقاطع أواخر الأبيات"<sup>(30)</sup>، و"المقاطع أواخر الفصول، [...] والفصل آخر جزء من القسم الأول كما قدمت، وهي العروض أيضاً"<sup>(31)</sup>، وقد استدَلَّ ابن رشيقي (463هـ) على أن "المقطع آخر البيت أو القصيدة وهو بالبيت أليق لذكر حظ الغافية"<sup>(32)</sup>.

وقد عرفوا في "مقاطع الكلام" ملمحاً بلاغياً سمّوه "الاستعانة"، يقضي بأنَّ على الخطيب الموصوف بالبلغ ألا يستعين بتعابير الطلب التي قد يشدُّ بها المستمع إليه: "وما الاستعانة؟ قال: أما تراه إذا تحدّث قال عند مقاطع كلامه يا هناء، اسمع منّي، واستمع إليّ، وافهم، وألست تفهم؟ هذا كلّه عي وفساد"<sup>(33)</sup>، يتّضح من هذا مجيء المقاطع هنا بمعنى الأجزاء التي تسبق (الفواصل)، أي هي نهايات أجزاء الكلام التي يوقف عليها وقات خفيفة أو طويلة، هذه التي يمكن مقابلتها كتابياً بالنقطة والفاصلة، و... إلخ، وهو ما يجعل الكلام مقطّعاً إلى أجزاء متباينة الطول.

### الثاني: دلالة الاصطلاح الصوتي الحديث: وهو ما يطالعنا به البحث الجاد في تراثنا العربي، فالكلمة موجودة

فيه حقاً بدلالاتها الصوتية نفسها التي عرفناها بها حديثاً قادمة من الغرب، في مواضع مختلفة لمؤلفين مختلفين<sup>(34)</sup>، وستتوقف هنا عند نماذج لتبيين هذا الظهور بدلالاته المستعملة فيها من خلال مناقشة أربعة نصوص تخيرناها لتمثّل تلخيصاً لعملية الاستقراء العام لهذا الوجود في تراثنا العربي الأصيل، ثلاثة منها للفارابي الذي كان أول من ظهر عنده، وقد ذكرها في مواضع من مؤلفين اثنين مختلفين له، وواحد لابن رشد من أحد كتبه، وقد تضمّنت جميعاً كلمة المقطع بحروفها جميعاً، ممّا يمكن تبيّنه على النحو الآتي:

- "وكلّ حرف غير مصوّت أتبع بمصوّت قصير قرن به، فإنّه يسمّى "المقطع القصير"، والعرب يسمّونه "الحرف المتحرّك"، من قبل أنّهم يسمّون المصوّتات القصيرة حركات، وكلّ حرف لم يتّبع بمصوّت أصلاً، وهو يمكن أن يقرن به، فإنّهم يسمّونه "الحرف الساكن". وكلّ حرف غير مصوّت قرّن به مصوّت طويل، فإنّنا نسمّيه "المقطع الطويل" [...]. والسبب التّخفيف متى أتبع بمتحرّك، فلنسمّه نحن "السبب المتوالي" لتوالي الحركات الثلاثة فيه. وكلّ مقطع طويل فإنّ قوّته قوّة السبب الخفيف، فلذلك يعدّ في الأسباب الخفيفة، وكلّ ما لحق بالأسباب الخفيفة لحق المقاطع الطويلة [...]. وكلّ سبب خفيف فإنّه يقوم مقام نقرة تامّة تعقبها وقفة، وكذلك كلّ مقطع طويل"<sup>(35)</sup>.

- "علم الأشعار [...] ثلاثة: إحصاء الأوزان المستعملة في أشعارهم، كانت الأوزان بسيطة أو مركبة، ثمّ إحصاء تركيبات الحروف المعجمة التي تحصل على صنف صنف منها، ووزن وزن من أوزانهم، وهي التي تعرف عند العرب بالأسباب والأوتاد، وعند اليونانيين بالمقاطع والأرجل، ثمّ الفحص عن مقادير الأبيات

<sup>(29)</sup> المصدر نفسه ج 1 ص 144

<sup>(30)</sup> المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>(31)</sup> المصدر نفسه، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>(32)</sup> المصدر نفسه، الجزء نفسه، ص 145

<sup>(33)</sup> المصدر السابق، الجزء نفسه، الصفحة نفسها.

<sup>(34)</sup> ينظر لمزيد من الأمثلة التراثية: المسدي، عبد السلام. التفكير في الحضارة العربية ص (264 - 266)، و عبود، صباح عطوي،

المقطع الصوتي في العربية ص (29 - 36)

<sup>(35)</sup> الفارابي، (أبو نصر محمد). الموسيقى الكبير. تحقيق وشرح غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير الدكتور محمود أحمد الحفني، دار

الكتاب العربي، القاهرة، من دون تاريخ. ص (1075 - 1079)



والمصاريح، ومن كم حرف ومقطع، ثم بيت بيت في وزن وزن، ثم يميز الأوزان الوافية من الناقصة، وأي الأوزان أبيه وأحسن وألذ مسموعاً [...]»<sup>(36)</sup>.

- "علم قوانين تصحيح القراءة: يعرف مواضع النقط، والعلامات التي تجعل عندهم لما لا يكتب في السطور من حروفهم، وما يكتب، والعلامات التي تميز بين الحروف المشتركة، والعلامات التي تجعل الحروف التي إذا تلاقت اندغم بعضها في بعض، وينحى بعضها لبعض؛ والعلامات التي تجعل عندهم لمقاطع الأقاويل، وتمييز علامات المقاطع الصغرى من علامات مقاطع الوسطى والكبرى"<sup>(37)</sup>.

- "قال أرسطاطاليس: [...] فإذا المركب شيء هو على مثل هذه الحال على أن يكون الكل واحداً، لا على أن يكون كالكوم، بل كما أن السلابي ليست الحروف، وليست هي الباء والألف، ولا اللحم هو النار والأرض [يريد] وإذا تقرّر أنّها أموراً مركبة لم يجتمع منها شيء واحد بالفعل كالمركبة من الأشياء التي لا يكون منها واحد إلا بالتماس مثل الكدس المجموع من حبوب كثيرة، بل يكون المجتمع منها بحيث يحدث عنه شيء زائد غير المجتمعات من غير أن يكون المجتمعات أنفسها، مثل المقطع الذي يحدث عن اجتماع الحرف المصوت وغير المصوت فإنّ المقطع ليس هو اجتماع الحروف التي تولد منها، بل هو شيء زائد على الحروف، مثل المقطع الذي قولنا باء أو لام"<sup>(38)</sup>.

لا ريب في أنّ النصّ الأول سيفاجيء الدارس، ليس باستعمال الفارابي مصطلح "المقطع" بتمامه اللغوي والمفهومي، إنّما باصطلاحين تفصيليين سائدين في دراساتها الصوتية الحديثة، هما (المقطع القصير) و(المقطع الطويل). وعند النظر في شرحه المحيط بهما سيظهر لنا فهمٌ واعيٌ للآلية المقطعية نفسها المعروفة حديثاً، وهذا ليس بغريب على نابه مطلعٍ على لغاتٍ أجنبية كآبي نصر الفارابي، عارفٍ بالموسيقا وضروبها عند الأقوام المختلفين، ونحن عندئذ سنقف على الآتي: لقد جاء النصّ المذكور تحت عنوان "أجزاء الحروف ونظائرها في الإيقاع"<sup>(39)</sup>، والحال أنّ الفارابي أراد من خلال عنوانه هذا أن يوقفنا على أنّ آلية حدوث النغم الموسيقي (الإيقاعي) هي نفسها آلية حدوث القول في حاله موزوناً، وما الاختلاف عندئذٍ إلا في المادة ليس غير، فالأجزاء المتتابعة أو لنقل الوحدات المتتابعة واحدة في الأصل لكنّها عند الحدوث ستصير مختلفة لاختلاف المادة ما بين طبيعتين مختلفتين، طبيعة الصوت اللغوي وطبيعة صوت الآلات. ويلزم هذا منطقياً وجود تباين في التسمية لتباين العلمين، فالموسيقا (الإيقاع) علمٌ مشهود، له أصوله وخصائصه، وقد اجتمعت عليه الكلمة عند أقوام سابقين ممّن عنوا بالفلسفة، أبرزهم الإغريق، إذ عدّوه جزءاً رصيناً تجب معرفته حتى تقوم الفلسفة على أسسها الرصينة، مثله في ذلك مثل العلم الآخر الأصيل أيضاً، فنّ الشعر، فهما من أرومة واحدة جنساً. وبالنظر في أنّ قول الشعر عند العرب أصيل، ولا يعلوه مرتبةً أي علم آخر، كانت له مسمياته الاصطلاحية الخاصة بهم، وعلى هذا كانت مقابلة الفارابي تعريفية خالصة أراد من خلالها أن يبين لنا وجه التماثل بين العلمين المتشابهين

<sup>(36)</sup> الفارابي، (أبو نصر محمد). إحصاء العلوم. تقديم وشرح الدكتور علي بو ملحم، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1996م ص 24، 25.

<sup>(37)</sup> الفارابي، (أبو نصر محمد). إحصاء العلوم ص24

<sup>(38)</sup> ابن رشد، (أبو الوليد محمد). تفسير ما بعد الطبيعة. تحقيق مورييس بويجس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1938م مج1 ص1013

<sup>(39)</sup> الفارابي، (أبو نصر محمد). الموسيقى الكبير ص1075

جنساً، حتى إذا لم يجد مقابلاً للجزء العربي نراه يجترح له التسمية (كتسميته: السبب المتوالي). وهو ما يمكن أن نبينه ببساطة مما يعيننا مباشرة من النص المذكور في الجدول الآتي:

تسمية الجزء في علم الموسيقى (الإيقاع)	مقابلة في علم العروض العربي*	بنية التسمية اللغوية
المقطع القصير	الحرف المتحرك	حرف غير مصوت + حركة [صائت قصير]
المقطع الطويل	∅	حرف غير مصوت + مصوت طويل

ينبىء ما تقدّم أنّ فكرة المقطع الصوتي ظهرت حقيقة مع الفارابي، ولكنّ نظراً وتدقيقاً متأنيماً فيما كتبه يوضح لنا أنّها لم تكن عنده خاصّة بالصوت اللغويّ فضلاً عن أن يكون خصّها بأصوات العربية، أو السلاسل الكلاميّة المنطوقة من كلامها، لقد حدّها في مجال الموسيقى فقط، وتبعاً لذلك لم يكن ما ذكره خاصّاً بإثبات قواعد تخصّ (المقطع) في العربيّة، فما أورده لم يكن إلاّ تقريباً منه لفكرة المقابلة بين أجزاء البيت الشعريّ العربيّ وأجزاء النغم الموسيقيّ (الإيقاع) في عمومه. ومن جهة أخرى، يظهر لنا بوضوح تامّ أنّ اجتراحه التحدّث عن المقطع في الموسيقى (الإيقاع)، لم يكن إلاّ بتأثير ما اطلع عليه من آثار الأرقام الذين أعجب بعلمهم وكانوا قد خبروا الموسيقى علماً وتالياً قبل العرب، ونقصد بهم الإغريق، فهؤلاء هم الذين اعتمدوا (المقطع)، ورسخوه ركناً من أركان لغاتهم في قولها الشفاهي قبل المكتوب، ثمّ كان لهم الفضل في ظهور خصائص الآداب الأوربية وفنونها على اختلافها بحسب المقاييس التي ارتضوها في لغتهم أصلاً، ومنها المقطع الصوتي ومقاييسه، في حين كان للعربيّة شأنٌ آخر لم يكن لـ (المقطع) فيه حضوره الأصيل، لاستغنائها بقواعد عروضيّة أخرى قوامها (التفعيلة) التي تحتوي المقطع، إذا أردنا أن نتحدّث بطريقة من يرى المقطعيّة في كلّ شيء، ولكنّها تتجاوزها، لأنّها تستعمل بوصفها كلاً متكاملًا قائماً بنفسه بقواعده الخاصّة.

يعضد كلامنا هذا ما يبيّنه لنا النصّ الثاني الذي يتناول فيه الفارابي (علم الأشعار)، إذ يقسمه على أجزاء ثلاثة، وأولها هذا الذي نسميه بالعروض. ونراه هنا يتكلّم من منطلق الباحث المقارن الذي ألمّ بلغات أخرى أبينها الإغريقيّة، فقدّر له من خلالها الوقوف على مقارنات ذات نفع في موضعها، وذات أهمية لنا في موضعنا، وقد جاء هذا العلم الموصوف في معرض إحصائه العلوم التي استقرّ شأنها في أيامه، بعد قرنين من التفتّح الحضاريّ العربيّ وازدهار النقل والترجمة إلى العربيّة من لغات الأمم الأخرى، الإغريق والهنود والفرس، وقد وقف أولاً عند "علم اللسان"، وكان منه "علم الأشعار" هذا، الذي أطلعنا عليه هاهنا بطريقة المقارنة بين العروضين العربيّ والإغريقيّ، موازناً بين أساسيّ هذا العلم في اللغتين من دون أن تختلّ الكفّة لمصلحة الإغريق عنده برغم شغفه المعروف بعلمهم عامة وفيلسوفهم أرسطو خاصّة، فمعرفة سمحت له بالوقوف على أنّ ما تدعوه العربيّة (الأسباب) و(الأوتاد) يقابله في الصناعة الشعريّة الإغريقيّة ما يسمّى (المقاطع) و(الأرجل).

ولا غرابة في ذلك، إذ يظهر أنّه كان يجيد الإغريقيّة حتى لنراه ينقل مسمياتها بطريقة التعريب الصوتي حيناً، ويحلّلها إلى أجزائها اللغويّة في إغريقيّتها في حين آخر (40)، وينقل قواعدها مباشرة من كتبها في حين ثالث (41). والحال أنّ استعماله هاتين الكلمتين (المقطع) و(الأرجل) بصيغتين عربيّتين واضحتين هنا جاء بطريقة

\* استعملنا الرمز ∅ للدلالة على خلوّ النصّ من الاصطلاح.

(40) ينظر كتابه: إحصاء العلوم، مثلاً: ص 39، 40، 46

(41) ينظر: المصدر السابق ص 35

الترجمة الخالصة كما يبدو، أما المقطع فكل حديثنا عنه، وأما (الأرجل) فلا يخامرنا شك في أنه قصد بها ما بتنا نعرفه في الإنجليزية بـ(feet)، وهي كلمة يمكن ترجمتها حرفياً إلى (أرجل) بصيغة الجمع. والحال أن المراد بالكلمة يضمّ المعنى الواضح لكلمة (قدم - أقدام) فعلياً من حيث إن القدم وحدة قياس مستعملة في الديار الأوربية عامة، لكنها تتجاوزها في فنّ القول إلى مفهوم خاصّ بصناعة الشعر، فهي وحدة عروضية أساسية لقياس الوزن (meter) تتكوّن من مجموعات ثابتة مختلفة من المقاطع المنبورة وغير المنبورة، أو الطويلة والقصيرة، وهو بهذا الفهم قادم أصلاً من الإغريقية<sup>(42)</sup>.

ويؤيد ذلك بأجمعه ما جاء في النصّ الثالث، إذ يدلّ دلالة قاطعة على أن المقطع الصوتي الذي يتحدّث عنه الفارابي بمفهومه نفسه الذي تعرفه به دراساتنا الحديثة ليس من أصول العربية في شيء ولا من خواصّها أو أعرافها اللغوية، وهو لم يقصد من عرضه إظهار شيء من قواعد العربية أو أعرافها اللغوية أو الحكم بوجوده فيها، إنّما تحدّث عنه انطلاقاً من الإغريقية، ولننظر في أنّ العربية لم يعرف عنها أنها مازت بين مقاطع صغرى ووسطى وكبرى حتى تجعل لها علامات تميزها لمن يودّ القراءة بلغة سليمة، فهذا إنّما هو صنع اللغات الأوربية التي عرفت علامات للمقاطع لتميز نبرها الثانوي من المتوسط من العالي، وهو كما يبدو من كلام الفارابي من مأثور فضل الإغريق السالف.

ويأتي النصّ الرابع لابن رشد قاطعاً في الحكم بهذه النتيجة، فابن رشد هنا ينقل فلسفة أرسطو، ويشرحها، ولا ينقل فلسفة أحد من العرب، ونراه فيها يستعمل اصطلاحين اثنين هما (السلابي) و(المقطع) بمفهوم واحد، ولم يكن (السلابي) إلا تعريفاً صوتياً من فيلسوفنا للكلمة الإغريقية الأصلية التي استعملها أرسطو والتي ما تزال قائمة في اليونانية الحديثة بالمعنى نفسه، فهي (Σβαλλυή)<sup>(43)</sup>، وهي الكلمة التي توغّلت بعد ذلك في اللغات الأوربية الحديثة للدلالة على ركنٍ أصيلٍ من صلب قواعد الصوتية - الشعرية - الخطابية على حدّ ما نجد في الفرنسية التي ظهرت بها بالمصطلح (syllabe)، والإنجليزية بـ(syllable)...، حتى إنّ معجماتهم تعود بها عند تأصيلها إلى الإغريقية<sup>(44)</sup>، وأما (المقطع) فهو المقابل العربي الذي ارتضاه ليقابل به المصطلح الإغريقي (السلابي)، وهو عند شرحه نراه يشرح المؤدّي الإغريقي له، وليس المؤدّي العربي أو حتى حضوره في العربية بوصفه أساساً فيها أو جزءاً عارضاً. وهذا ما يدلّ على أنّ ظهور هذا المصطلح في تراثنا العربي بإفادته الدلالة الصوتية الحديثة نفسها لم يأت في معرض الاعتداد به جزءاً في العربية، بل كان من نقل معرّبٍ عارفٍ بلغات الآخرين، مسهبٍ في نقل علومهم، مُظهرٍ خفايا اصطلاحاتهم التي تهّم موضوعه الذي ينقله.

**5. الاستنتاج:** لقد ظهر (المقطع) حقاً في العربية، بلفظه، فاستعمل في تراثنا اللغوي بمعنى إتمام حدوث الصوت اللغوي زمانياً، ومكان انقطاع الصوت في الفم على التوسّع، وهو هنا استعمالٌ عربيٌّ أصيلٌ باشتقاقٍ عربيٍّ سليم. وقد ظهر، أيضاً، بدلالته الصوتية ذات المفهوم الحديث فعلياً، أي دلالة (المقطع الصوتي)، ولكنّه لم يتعدّ الحضور العرضي، فلم يكوّن بنفسه قاعدة أصيلة لا تقوم العربية إلا عليها وبها، لأنّ القوم لم يكونوا بوارده، ففي خصائص لغتهم العربية ما يحتويه ويزيد عليه ويغنيهم عنه في الوقت نفسه، فما ظهر في ثنايا بعض

(42) Look: WEBSTER, M. *MERRIAM -WEBSTER'S COLLEGIATE DICTIONARY*. 10ed.; Merriam - Webster Incorporated, Massachusetts, U.S.A, 1999 P.454

(43) ينظر: عبد السيد، صموئيل كامل وثلاثينوس، أرتيميس. قاموس عربي يوناني. مكتبة لبنان، بيروت، 1990م ص 294، مادة (مقطع).

(44) Look: WEBSTER .M. *MERRIAM -WEBSTER'S COLLEGIATE DICTIONARY*. P.1194

المؤلفات لا يعدو أن يكون حالاً طارئاً اقتضتها ضرورة النقل والترجمة ومعرفة المطلع على لغات الآخرين العارف بها وبعلمها ولاسيما لغة الإغريق، فجاء حضور هذا الاصطلاح نوعاً من إكمال المعرفة التي توفّر صاحبها على إرسالها في موضوعه الذي ارتضاه للترجمة أو التأليف. والنتائج الثابتة عندنا ممّا بيّناه آنفاً أنّ الفكرة ظهرت على نحو عامٍّ ومقتضبٍ وغير تامٍّ، إذ لم يغص فيها صاحبها على تفاصيل البناء المقطعيّ بكلّ أبعاده، ولم يكن ما ظهر منها من أمثلةٍ إلا تمثيلاتٍ بسيطةٍ اقتضتها ضرورة الإيضاح والشرح، وهي من موجبات الإفهام توضع في العادة للقارئ غير العارف بلغة الآخرين، وهم هنا الإغريق.

## 6. المصادر والمراجع:

1. إبراهيم، عبد الفتاح. *مدخل في الصوتيات*. دار الجنوب، المطبعة الأساسية، تونس، من دون تاريخ.
2. ابن جني، (أبو الفتح عثمان). *سر صناعة الإعراب*. حققه وعلّق عليه أحمد فريد أحمد، قدّم له الدكتور فتحي عبد الرحمن حجازي، المكتبة التوفيقية، [مصر]، من دون تاريخ.
3. ابن رشد، (أبو الوليد محمد). *تفسير ما بعد الطبيعة*. تحقيق موريس بويجس، المطبعة الكاثوليكية، بيروت، 1938م.
4. ابن رشيق القيرواني، (أبو علي الحسن). *العمدة في صناعة الشعر ونقده*. عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي، ط1، مطبعة السعادة، مصر، 1225هـ / 1907م.
5. ابن فارس، (أبو الحسين أحمد). *مقاييس اللغة*. طبع بإذن خاص من رئيس المجمع العلمي العربي الإسلامي محمد الدايا، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، [القاهرة]، 1399هـ / 1979م.
6. ابن منظور، (جمال الدين محمد). *لسان العرب*. تقرّظ أحمد فارس الشدياق، المطبعة الكبرى الميرية ببلاط، القاهرة، 1300 - 1308هـ.
7. الأنطاكي، محمد. *الوجيز في فقه اللغة*. ط3، منشورات دار الشرق، بيروت، 1969م.
8. أنيس، إبراهيم. *الأصوات اللغوية*. ط4، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1971م.
9. بشر، كمال. *علم الأصوات*. دار غريب، القاهرة، 2000م.
10. بكوش، الطيب. *التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث*. تقديم صالح القرماضي، ط1، المطبعة العربية، تونس، 1992م.
11. الجاحظ، (عمرو بن بحر). *البيان والتبيين*. تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، ط7، مكتبة الخانجي، مطبعة المدني، القاهرة، 1418هـ / 1998م.
12. حجازي، محمود فهمي. *مدخل إلى علم اللغة*. ط2، دار الثقافة، [مصر]، 1992م.
13. حسان، تمام. *اللغة العربية معناها ومبناها*. الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1973م.
14. حسان، تمام. *مناهج البحث في اللغة*. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1990م.

15. الزبيدي، (السيد محمد مرتضى). *تاج العروس من جواهر القاموس*. تحقيق مصطفى حجازي ، مراجعة لجنة من وزارة الإعلام الكويتية ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، مطبعة حكومة الكويت ، الكويت ، 1405 هـ / 1985م.
16. الزمخشري، (جار الله محمود)(538هـ). *أساس البلاغة*. تحقيق محمد باسل عيون السود، ط1، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، 1419 هـ / 1998م.
17. شاهين، عبد الصبور. *في علم اللغة العام*. ط6، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1413 هـ / 1993م.
18. عبود، صباح عطوي. *المقطع الصوتي في العربية*. ط1، الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، 1435 هـ / 2014م
19. عمر، أحمد مختار. *البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب*. دار الثقافة، بيروت، 1972م.
20. الفارابي، (أبو نصر محمد). *إحصاء العلوم*. تقديم وشرح الدكتور علي بو ملحم ، ط1، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 1996م
21. الفارابي، (أبو نصر محمد). *الموسيقى الكبير*. تحقيق وشرح غطاس عبد الملك خشبة، مراجعة وتصدير الدكتور محمود أحمد الحفني، دار الكاتب العربي، القاهرة، من دون تاريخ.
22. القزمانى، رضوان. *مدخل إلى اللسانيات*. منشورات جامعة البعث، مطبعة المدينة، سورية، 1996 – 1997م.
23. كامل عبد السيد، صموئيل وثلاسينوس، أرتميس. *قاموس عربي يوناني*. مكتبة لبنان، بيروت، 1990م.
24. مالمبرج، برتيل. *علم الأصوات*. تعريب ودراسة عبد الصبور شاهين، مكتبة الشباب، [القاهرة]، [مقدمة المترجم 1984م].
25. مجمع اللغة العربية. *المعجم الوسيط*. ط3، القاهرة، 1993م
26. المسدي ، عبد السلام. *التفكير اللساني في الحضارة العربية*. الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1981م.

المراجع الأجنبية:

27. WEBSTER ,M. MERRIAM –WEBSTER'S COLLEGIATE DICTIONARY. 10ed.,: Merriam – Webster Incorporated, Massachusetts,U.S.A, 1999.